تقديم

معالي الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي

الشيخ محمد الحبيب ابن الخوجة

بسم الله الرحمن الرحيم

نَحْمَدُكَ اللهم أن جَعَلْتَ مِنْ وَحْيِكَ المُقَدَّس هـدىً وموعظة وتبياناً لِكُلِّ شيء، وَحَمَلْـتَ عبادك المؤمنيـن على عبادتك حـق العبادة بإقـامة وجوههم للدِّيـن القيم، فطرتك التي فطرت الناس عليهـا، وفرضت عليهم فروضـاً كثيرة، أَجلُّها الإيمان تطهيـراً لهم من الشرك، والصلاة تنـزيهاً لهم عن الكِبر، والـزكاة تسبيباً للرزق، والصيام ابتـلاء لإخلاص الخلق، والحج تقويـة للدِّين، والجهـاد عزًّا للإسـلام، والأَمر بـالمعروف مصلحة للعـامة، والنهي عن المنكـر ردعاً للفسـاد، وصلة الـرحم منماة للعـدد، والقصاص حقناً للـدِّماء، وإقامـة الحدود إعظاماً للمحـارم، كما شرعـت لهم السلام أَماناً من المخاوف، والأَمانات نظاماً للأُمَّة.

ونصلي ونسلـم على عبدك ونبيـك خاتـم رسلك الأمين محمـد بن عبدالله الذي بلَّغَ الدعوة وأَدَّى الرسالـة، وكان حريصاً على المؤمنين رؤوفاً بهم ورحيمـاً، يـدعوهـم إلى الخيـر، ويهديهـم إلى صـراط الله المستقيم، ويحثهم علـى التفقه فـي الدِّيـن استكمالاً للمعـرفة، والتـزامـاً بالإسـلام، ووقـوفاً عنـد حدوده، كمـا محض لهـم النصيحة بحملهم علـى التمسك بالمصدرين الأَساسيين للشريعة الباقية الخالدة في قوله: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لـن تضلوا بعدي أبداً: كتـاب الله وسنتي». فاللهم اجـزِ عنا إمامنا وحبيبنا ورسولنا خير خلقك أفضل الجزاء وأَكمله وأَتمه، واجعلنا له

من التابعين، وبه من المهتدين، ولسنته من الحافظين، ولمنهج الله منهجه من المقيمين والمتمسكين به إلى يوم الدِّين.

أَما بعد، فقد شرفنا الله بخدمة دينه، وإقامة شرعه، وحفظ ملته، حين هيأ لنا أسباب الاجتهاد الجماعي في هذا العصر عن طريق المؤسسات الدينية الفقهية مثل: مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، وهيئة كبار العلماء بالرياض، ومجمع الفقه الإسلامي بمكة المكرمة، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة بوابة الحرمين الشريفين.

وقد التقت في هذا المجمع الكبير أَكثر المذاهب الفقهية الإسلامية الباقية إلى اليوم، ممثلة في المنتسبين إليها والقائمين عليها من علماء الدول الإسلامية جميعها، كما انضم إليه خبراء وأخصائيون من فقهاء، وأصوليين، واقتصاديين ،وأَطباء وفلكيين، وحكماء، وغيرهم، من أَهل النظر البعيد، والفكر الإسلامي القويم.

وقد عنَى المجمع فيما عنى به بالتراث الفقهي فأَصدر كتابه الأَول: **«عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة»** لجلال الدين عبدالله بن نجم بن شاس. وهو من أمهات الكتب الفقهية في المذهب المالكي، معدود من بين المصادر الخمسة لكتاب **«الذخيرة»** للقرافي يعتمده وينقل كثيراً منه، وكان الناس في مسيس الحاجة إليه حتى مَنّ الله علينا بنشره وإصداره برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، أجزل الله مثوبته.

واليوم يسعد مجمع الفقه الإسلامي الدولي أن يقدم لحفظة المذهب الحنبلي، والمجتهدين، وللعلماء، والدارسين، وللباحثين، وطلاب الفقه، كتابه الثاني: «**المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل وتخريجات الأَصحاب**» وهو تصنيف وتأليف لا تحقيق ونشر تراث، صنعةُ العلاَّمة الفقيه الأُصولي النظار **أَبي عبدالله الشيخ بكر بن عبدالله أَبو زيد**، رئيس مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي. وهو كتاب يضم ثمانية مداخل: يخدم في الخمسة الأُولى منها المذهب، يُعرِّف بأصوله، ويفسِّر مصطلحاته، ويضبط للدارسين طرق معرفته، ومسالك الترجيح فيه، كما يفرد المداخل الثلاثة الباقية بالترجمة للإمام أحمد بن حنبل شيخ السنة وصاحب المنة على الأُمة، والتعريف بعلماء المذهب، وكتبه.

وهو من أَجلّ ما كتب من **المداخل في هذا العصر جمعاً، وإتقاناً، وتحليلاً، وعمقاً، ونظراً، وتفصيلاً، تسنده المعرفة الواسعة، والفهم الصائب، والتتبع الدقيق لأَعمال النظار والباحثين وتصرفاتهم وما وضعوه من كتب، وصنفوه من دراسات وبحوث ومؤلفات، فجاء كما يؤمل صاحبه جامعاً للفوائد، مقيداً للشوارد، حافلاً بالمسائل العلمية النادرة المستجادة، والاستنباطات الفقهية المؤيدة بأدلتها، والمطايبات المختلفة، واللطائف المتعددة المجانسة لها.**

وقد رأيته منوهاً بتهذيب الأَجوبة لأَبي عبدالله الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي ت ٤٠٣، المتميز في تفسير مصطلحات الإمام أحمد، كما أَلفيته مقارناً له بكتاب «الرسالة» للإمام الشافعي في التأصيل

والتقعيد، وحلو العبارة، ودقة الإشارة، وتحليلاته اللغوية، ووجدته في نفس المكان يشيد بالمدخل إلى مذهب أحمد بن حنبل للعلامة عبدالقادر ابن بدران الدومي الدمشقي ت ١٣٤٦، الذي ضمنه صاحبه جُلَّ ما يحتاج إليه المشتغل بالمذهب. فعُدَّ بذلك عملاً فريداً، ومصنفاً عجيباً؛ لما حواه من مقاصد، وجمعه من مسائل، وفوائد.

وهو يشير إلى ما بين هذين الكتابين المتباعدين زماناً، نحواً من تسعة قرون ونصف، من رصيد كبير، وتأسيس متين للفقه الحنبلي، فيعد من ذلك كتب الفقهاء، والأصوليين، وكتب التراجم، والطبقات، ومباحث الاجتهاد والتقليد ونحوها. وهو حين يذكرني بقول ابن بدران في مقدمة مدخله: «وسلكت به مسلكاً لم أجد غيري سلكه حتى صار بحيث يستحق أن يكون مدخلاً لسائر المذاهب، وليس على المخترع أن يستوفي جميع الأَقسام بل عليه أن يفتح الباب»: يردد على سمعي قول الآخر: «كم ترك الأَول للآخَر»، مؤكداً عليه ببيت أَبي العلاء:

وإِنِّي وإِن كنتُ الأَخيرَ زمانُه   لآتٍ بما لم تستطعه الأوائلُ

ويحمله ذلك كله على الائتساء بالمتقدمين المقدّمين، بالسير على نهجهم، والاستدراك عليهم بالتتبع والاستقراء لكتب المذهب في الفقه وعلومه من حين تأسيسه وتدوينه إلى اليوم، وبالترجمة والتعريف بعلماء المذهب بحسب أوطانهم، وأعصارهم، وبيوتاتهم، وطبقاتهم، وبإِعجام مصطلحات المذهب، والكشف عن معانيها، وتغيّر المراد منها، اتفاقاً، أو اختلافاً، وبيان روايات المذهب وطرائق علمائه في التخريج ومسالك

الترجيح لديهم. ويتضح ذلك لمن يقارن بين كتاب ابن بدران، وعقوده الثمانية وبين المدخل المفصَّل وأَقسامه التي تضمنت هي الأخرى عدداً كبيراً من الفصول والمباحث، ازدادت بها أَهميته، وفاقت بها منزلته، ويفصّل المؤلف القول في ذلك في ثمانية مداخل يستحق كل واحد منها أَن يكون تأليفاً مستوفى مستقلاً بما وضع له.

فالأَول : ذو ستة مباحث تناول فيها تعريف «المذهب» و«الفقه» تعريفاً دقيقاً، ذاكراً الأَنواع الخمسة للفقه المدوّن، وباسطاً القول في تاريخ التمذهب بالفقه الحنبلي، وواقفاً عند موضوع الاجتهاد وأَثره في الفقه، ومنبهاً إلى شروط نقل المذهب ووجوب الحرص على التوقِّي من الخطأ في نقله مع الكشف عن أَسباب الخطأ.

والثاني: معارف عامة عن المذهب أبرزَ خلالها الأَدوار الخمسة للمذهب الحنبلي، منوهاً بمزاياه، ومورداً جملة ما كتب عن التعريف بالمذهب.

الثالث: بيان لأُصول المذهب، يلتقي فيه مع العقد الثالث من مدخل ابن بدران.

الرابع : في مصطلحات المذهب التي جَمَعَ قَدْراً منها، ابن بدران في العقد السادس، وهو يتكون من تمهيد وفصول ثلاثة، خص الأَول منها بألفاظ الإمام أحمد، والثاني بمصطلحات الأَصحاب العامة في نقل المذهب وحكايته والترجيح فيه وهو خمسة أقسام، والثالث بمصطلحات الأَصحاب في نقل بعضهم عن بعض.

الخامس: في التعريف بطرق معرفة المـذهب ومسالك الترجيح فيه وهـو جد مفيـد، وهو صنـو العقـد الرابـع عند ابن بـدران، افتتحـه الشيخ المؤلف بتمهيـدات ثلاثة تـدور حول ماهيـة المذهب، وعنايـة الأَصحاب به، ومعرفة طرقه، وتحديد مراتب الناس في ذلك.

وعقب ذلك بالحديث عن جملـة تلك الطرق وهي: القول، والفعل والسكوت، والتـوقف. وفصَّل الحديث عـن ذلك في ثلاثـة فصول: الأَول منها في بيـان طرق معرفـة المذهب من خط الإمـام وأَقواله ونحـوها ومن كتب الـرواية عنـه. وقسم أَقوال الإمـام من جهة القبـول والرد إلـى خمسة أَقسام، ومـن جهة إفادتهـا مرتبة الحكم التكليفـي في منطوقها إلـى أَربعة أَقسام. وأَتبع ذلـك بالحديث عن الطـريقين الثاني والثالـث وهما: الفعل والسكوت، أَما الطريق الرابع وهـو التوقف فقد جعله على قسمين: الأَول: توقف الإمـام أَحمد في الجواب لتعـارض الأَدلة وتعادلها عنـده، والثاني: توقفات الأَصحاب في المذهب.

الفصل الثانـي من المدخل الخامس فـي طرق معرفة المـذهب من تصرفات الأَصحاب في التخريـج على المذهب ولازمه. وبحث في ذلك الاستدلال وتخريج الفروع على الفروع، وتوقفات الأَصحاب في المذهب.

والفصل الثـالث من هـذا المدخل فـي بيان مسـالك الترجيـح عند الاختلاف في المـذهب عامة، عاقـداً لهذا الغرض المهم مبـاحث خمسة تنـاول فيهـا أنـواع الاختـلاف فـي المـذهـب، ومسـالك التـرجيـح عنـد الاختلاف، ومعرفة المـرجحات، وتحديد من له حق الاختيـار والترجيح في

المذهب، وبيان مصطلحات العلماء في حكاية الخلاف والترجيح.

السادس: قصره على ترجمة الإمام أحمد بن حنبل، وفيه مباحث خمسة: تعرض في الأَول منها إلى عيون المعارف في ترجمة الإمام، وفي الثاني إلى بيان منزلته محدثاً وفقيهاً، وفي الثالث إلى تحديد العلاقة بين مذهبه ومذهب الإمام الشافعي، وفي الرابع إلى قضية القول بخلق القرآن وما كان فيه من محنة الإمام التي تطورت على مدى ثلاثة وعشرين عاماً من فتنة إلى محنة ومن محنة إلى نصرة، وفي الخامس إلى مناقب الإمام وخصاله رحمه الله. ولهذا المدخل علاقة بما ورد عند ابن بدران في العقد الأَول.

السابع: في علماء المذهب وهو ذو فصول ثلاثة: الأَول في معرفة التآليف المفردة عن الإمام وعن الآخذين عنه وعن علماء المذهب، والثاني في معرفة طبقات الأَصحاب، والثالث في معارف عامة وفيه سبعة مباحث مهمة منها تقريب عددهم استمداداً من طبقاتهم المطبوعة، وآفاق الحنابلة وأوطانهم وبيوتاتهم في مختلف البلاد، وآخر عن التحول المذهبي وما يندرج فيه من أصناف، مع ضبط دقيق لمشتبه الأَسماء والكنى والأَلقاب والمبهمات وهو تكميل لما ورد في العقد الثاني من مدخل ابن بدران.

الثامن: في التعريف بكتب المذهب. وهو ما خصص له ابن بدران العقدين السابع والثامن من مدخله.

وفي هذا المدخل من الشمول والتنوع والتفصيل ما لا يدرك مثله.

افتتحه المؤلف بتمهيد عن الثروة الفقهيـة في مذهب الإمام مفصلاً القول فيما لإمـام المذهب من الكتب، وفيمـا روي عنه من ذلك فـي المسائل، وفي الكتـب الجامعـة للروايـة عنه، ثـم مستعرضـاً للمتـون وما تبعهـا من شروح أو تعليقات أو حـواشي وهي أربعة وعشرون كتابـاً، وللمتون المفردة التـي لـم يشتغل بهـا، كمـا تعـرض للمـؤلفـات المفـردة فـي بعـض المـوضوعـات الفقهيـة، وللكتب الجـوامع وذكـر من ذلـك تصانيـف في الخلاف، وفـي المفردات، والاختيارات، وفـي الفتاوى، وفي الألغـاز، وفي لغة الفقهـاء، وفي الفـروق، والقواعد الفقهيـة والأُصوليـة والضوابـط، كما تحدَّث عن كتب أصول الفقه، وعما نشـر من الأَبحاث العلمية حول كتب المذهب.

جهـد عظيم، وعمل جليـل، وقدرة فـائقـة على التتبـع والمراجعـة، وسعـة نظر، ودقـة فهم: تلك سمـات هذه المـداخل الثمـانية. أَغنَت بمـا جمعت، وأَفادت بما وسعت، ووجهت بمـا صنعت، فلكأن صاحبها، وهو ينظمهـا نظماً بـديعاً ويعـدهـا هذا الإعـداد الكامـل المحكم، ليتـردد في خاطره قول ابن نُباته:

حاول جسيمات الأُمور ولا تقـل — إن المحامـد والعلى أرزاق
وارغب بنفسك أن تكون مقصراً — عن غاية فيها الطلاب سبـاق

ولكأنه وهو ماض في بحثه وتنقيبـه، وضبطه وتحقيقه، وبذله وعطائه؛ ليعيد على أسماعنا قول حسَّان:

إذا قال لم يتـرك مقـالاً لقائـل — بملتقطات لا تـرى بينهـا فصـلا

كفى وشفى ما في النفوس فلم يدع لذي أرب في القول جدًّا ولا هزلا

هـذا وإن الواقـف على «المـدخل المفصَّـل إلى فقـه الإمام أحمـد وتخريجات الأَصحاب» للدكتور الشيخ بكـر بن عبدالله أَبو زيد ليعد الظفر بهذا الكتـاب نعيماً، والنظـر فيه فتحـاً عظيماً، كيف وهـو في هـذا العصر الركيزة في معرفة مذهب الإمام أحمد، الجامعُ لما تفرق في غيره من علوم وفوائد، المـرشدُ بأَقسـامه وفصولـه وبحوثه وتنبيهـاته، وبما احتـوت عليه فهـارسه إلى كـل المراجـع والمصادر المتعلقـة بفقه السلـف، فقه الإمـام ومحـاور مـذهبـه، في أصـولـه وجـذوره، وبتـراجـم أصحـابـه ورجـالـه، وتخريجـاتهم واجتهـاداتهم فيه، وهـو بقدر مـا يركـز على هذه الجـوانب الضـروريـة لمعـرفـة المـذهـب الحنبلـي، ينبـه على الـروايـات الغـريبـة والتخاريج الضعيفة المبثـوثة في تضاعيف بعض التصـانيف، قصد تنقية المذهب منها، والحيلـولة دون قصيري النظر من غيـر المتمكنين في الفقه وأصوله، من تسليـك المناهي في سلك الإباحة المطلقـة، فيحيدوا بذلك عن الحق، وينـابذوا الدليل، ويخرجـوا عن المذهـب، ويفتوا النـاس بغير علم.

وتزداد الحاجة اليوم إلى هذا الأَمـر أَمام القضايا المستجدة المتولدة عن التطـورات الحضاريـة والعلمية، ومـا نجم وينجـم عنها من تغيـرات فكرية ومذهبيـة، اقتصادية وطبية ونحوها، فيتأكد العمـل وبذل الوسع في تـرقيـة المـدرسـة الفقهية والنهـوض بهـا، ودعـوة المتفقهيـن إلى اعتمـاد الأَصلين الأَساسييـن مصدري شريعتنا المطهـرة، ومعرفة طـرائق الأَسلاف

في تصرفاتهم واستنباطاتهم، ومناهجهم في استدلالاتهم، ومراعاة مقاصد الشريعة في الأَحكام، ومَن سلك الجَدَد أَمِن العثار.

ولتقرير هذا الأَمر في نفوس الناشئة وتمكينهم من الوقوف على الموثوق به من المصنفات والكتب عقد المؤلف مبحثاً في إسناد كتب المذهب متحدثاً فيه عن الكتب الأُم الموثقة، وعن أنواع التوثيق الثلاثة: بإسناد المرويات، وبإسناد الكتب، ويذكر ما وضع من توقيفات ومقابلات على بعض الكتب الموثقة بخطوط العلماء، كما تحدث عن جملة من الأَسانيد عدّ منها الإسناد الشامي، والإسناد المسلسل بالحنابلة المصريين، والإسناد المسلسل بالحنابلة النجديين والأَحسائيين، وحرصاً منه على الاندراج في رعيل الرواة الموثّقين المأمونين وحفظة المذهب من الفقهاء؛ ذكر المؤلف أسانيده التي تصله بأثبات ومسلسلات ومشيخات الفقه الحنبلي، مثبتاً مع ذلك أسانيدهم وطرق رواياتهم العديدة إلى كتب الإمام، وكتب الرواية عنه، وكتب علماء المذهب، أمثال الخلال، وأَبي بكر عبدالعزيز، والخرقي، والحسن بن حامد، وآل أَبي يعلى، وآل قدامة، وآل بني عبدالهادي، وآل مفلح، وآل تيمية، وآل بني قيم الجوزية، وآل عبدالباقي، والحجاوي، والبهوتي، وأضرابهم.

ومثل هذا التخريج الدقيق في المذاهب الفقهية قمين بالبلوغ بصاحبه إلى درجة الاجتهاد في هذا العصر، كما أنه كفيل بأن يكون له الأَثر الكبير في اتساع الأَنظار الاجتهادية وتنمية الثروة الفقهية في كل مذهب. وهكذا يمكن لمن بلغت بهم مداركهم ومعارفهم، وسمت بهم

قدراتهم ومواهبهم إلى مراتب العلماء المحققين والفقهاء المتمرسين بالأَحكام الشرعية علماً وعملاً، أَن ينتصبوا إلى إعمال الفكر وإجالة النظر في الواقعات المستجدة، والحوادث والنوازل العارضة، بحُسن تفهمهم، وعميق تفقههم، وكمال تدبرهم في فهم النصوص وتطبيقها، وباستخراجهم الأَدلة لها من الكتاب والسنة، وبإعمال القياس فيما لا نص فيه منها على ما وردت به النصوص، وبالاستناد إلى الاستحسان والاستصلاح والعرف وسد الذرائع والقواعد الكلية والمقاصد الشرعية ونحو ذلك، طلباً للحكم الشرعي وتوصلاً إلى معرفته.

ولضبط ذلك كله عقد المؤلف مبحثاً خاصاً بالاجتهاد، وهو المبحث الخامس من المدخل الأَول من كتابه، فصّل فيه القول في بيان ماهية الاجتهاد، والتعريف بالمجتهد ومراتبه، ومجالات الاجتهاد وأَسبابه وأَنواعه وحُكمه وحكمته، ومن العلامات على طريق الاجتهاد التي نصبها المؤلف: تفريقه بين الفقه والشرع، وتقريره شمولية الشرع المطهر وصلاحيته لكل زمان ومكان، واعتباره الجسر الممتد في الإسلام معلناً خلوده ونفاذه، واعتداده بقول ابن مسعود: «اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم وعليكم بالأمر العتيق». وتقسيمه الأَحكام الشرعية إلى قطعيات لا تقبل الخلاف وظنيات في الفقهيات العملية المكتسبة وبعض المصادر التبعية يجوز فيها ذلك، وتفصيله القول في فهوم المجتهدين وفي اختلاف المذاهب، وتأكيده أن الشرائع مصالح تختلف باختلاف الأَحوال والأَوقات، فلكل وقت حكم يكتب على العباد، وتنبيهه إلى ما وقع الناس

فيه من الخلط بين تاريخ التشريع الإسلامي الذي اكتمل في عصر الرسالة بوفاة الرسول ﷺ وبين تاريخ الفقه الإسلامي ، وتعريضه بمن اختلَّتْ أذواقهم وساورتهم الأَهواء ومجاراة الأَغراض، وتحذيره من الفتاوى المغتصبة والفتاوى الطائرة والفتاوى الشاذة الفاسدة، وكل تلك مسائل مهمة تعمق الشيخ بكر درسها بكمال دين، وثبات يقين، وقوة فحص، وعميق نقد:

خدم العلى فخدمته وهي التي لاتخدم الأَقوام ما لم تُخدَم

أَجزل الله مثوبته، وأَتم عليه نعمته، جزاء من أحسن عملاً وبذل نصحاً.

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

محمد الحبيب ابن الخوجة
الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامي - جدة